مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
الترقيم الدولي: ISSN:2392-5337 الترقيم الإلكتروني: EISSN: 2602-6716
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 12 العدد: 01 / 2024	تاريخ إرسال المقال: 13/ 05/ 2024	تاريخ القبول: 13 / 05/ 2024	تاريخ النشر: 31 / 07/ 2024	الصفحة: 140 – 152

السياسة التربوية ودورها في الوقاية من تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم في الجزائر

Educational policy and its role in preventing drug abuse and committing crimes in Algeria

عمـر خـروبي بـزارة	جـامعة الشلف، (الجزائر)	o.kherroubibzara@univ-chlef.dz

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسة التربوية ودورها في الوقاية من تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم في الجزائر، وتهدف الدراسة بشكل عام إلى إبراز مدى أهمية السياسة التربوية في الوقاية من ارتكاب مختلف أنواع الجرائم في الوسط التربوي أو المجتمعي، و قدرتها على تكوين إطارات المستقبل الذين يحملون مشعل التنمية المستدامة لصالح المجتمع والدولة، وتحقيق هذه الأهداف لا يكون إلا إذا كان لهذه السياسة بعدا وطنيا يعبر عن طبيعة المجتمع الجزائري فتأثر فيه وتتأثر به، وبعد عالمي إنساني تتأقلم وتتفاعل معه دون المساس بالبعد الأول، الذي يجب أن ينمي عن رغبة في إحداث تلك التنمية النفسية والفكرية والأخلاقية للشباب الجزائري وخاصة فئة المراهقين، وهذا حتى تكون للسياسة التربوية فعالية في الوقاية من الآفات والجرائم التي لا يمكن للمجتمع الجزائري تفاديها إلا بها.

الكلمات المفتاحية: السياسة التربوية، المجتمع، الوسط التربوي، الشباب المراهق، المنظومة التربوية.

عنوان المقال: السياسة التربوية ودورها في الوقاية من تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم في الجزائر.	اسم ولقب المؤلف: عمر خروبي بزارة	المجلد: 12 / العدد: 01 / 2024	الصفحة: 140-152

Abstract:

This study addresses the subject of educational policy and its role in the prevention of drug abuse and crime in Algeria. In general, the study aims to highlight the importance of educational policy in preventing the commission of various kinds of crimes in the educational or community environment and its ability to form frameworks for the future that carry the flame of sustainable development for the benefit of society and the State. Achieving these goals is only if the policy has a national dimension that reflects the nature of Algerian society and is influenced and influenced by it. and, after a human world, adapt and interact with it without prejudice to the first dimension, which must develop a desire for that psychological, intellectual and moral development of Algerian youth, especially the group of adolescents, This is so that educational policy can be effective in preventing the scourges and crimes that Algerian society can only avoid.

Keywords: Educational policy, society, educational environment, adolescent youth, educational system

مقدمة:

يقول إبن خلدون في كتابه المقدمة، أنه " لابد للعمران البشري من سياسة ينتظم بها أمره (**إبن خلدون، عبد الرحمن (2007)، ص308**) ومن خلالها يحافظ على استمرار يته وحياته، ولا يمكن للمجتمع أن يثبت ملامح وجوده وأصالته دون الانطواء على نفسه، والمحافظة على جودة العلاقة الصحيحة بين أفراده إلا من خلال سياسة تربوية تعكس اهتماماته وثقافته وأصالته وأهدافه، ولا يمكن صنع سياسة تربوية على هذا المنوال إلا إذا توفرت حكومة راسخة جذورها في أعماق مجتمعها تلبي مطالب أهلها وتعمل على حمايته من شتى أنواع الانحرافات والجرائم التي قد يرتكبها أفراد مجتمعها خاصة من المراهقين والشباب، فالنظام التربوي هو أساس النظم الأخرى الموجودة في المجتمع ومحورها، إذ أنه يتكفل ببناء أهم رأسمال في الأمة وهو الإنسان، فالأمم قوية بمواطنيها الصالحين الذين يحملون في قلوبهم قيما خلقية سامية على شاكلة قيمة حب الوطن والذود عن مصالحه واستقراره ونموه وتطوره، وطاعة الوالدين، واحترام الناس، وعدم التعدي على حقوقهم وممتلكاتهم...إلخ، فالاستثمار في الإنسان عن طريق التربية والتعليم قاعدة أساسية لا بديل لها لبناء الأمم والحضارات.

وتهدف السياسة التربوية بشكل عام إلى تكوين إطارات المستقبل الذين يحملون مشعل التنمية لصالح المجتمع، وذلك من خلال تزويدهم بأساليب الفهم والحوار والتحليل وكذا السلوك الصحيح الذي لا يستقيم أمر المجتمع إلا به، فالهدف الحقيقي للسياسة التربوية هو حماية المجتمع ووقايته من انحراف الأفراد، وبالتالي فهي ألية من آليات

عنوان المقال: السياسة التربوية ودورها في الوقاية من تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم في الجزائر.	اسم ولقب المؤلف: عمر خروبي بزارة	المجلد: 12 / العدد: 01 / 2024	الصفحة: 140-152

الضبط الاجتماعي التي تحمل على عاتقها المحافظة على القيم الدينية السمحة والتقاليد المميزة لكل مجتمع عن آخر، فالمدرسة والمسجد والجامعة مؤسسات مجتمعية تكون تلك المنظومة التربوية التي تطبق السياسة التربوية للدولة كآليات ضبط اجتماعية وقائية تحاول بناء أرضية صحيحة لتنمية المواهب السلوكية والنفسية والفكرية للأفراد، حتى يتمكنوا من حمل مسؤولية حماية الوطن والمواطن من الآفات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع.

لقد عملت السلطة السياسية في الجزائر جاهدة على إعادة تشكيل وتهيئة المنظومة التربوية بعد الاستقلال لتعكس قيم وتقاليد المجتمع الجزائري ولتعبر عن خصوصيته المتميزة عن الاستعمار الفرنسي، ولا يخفى علينا جميعا أن للاستعمار الفرنسي آثار سلبية جسيمة في تكوين الهوية الجزائرية بعد الاستقلال، وهذا ما انعكس سلبا على السياسة التربوية بشكل خاص، والدليل على ذلك مجموعة الإصلاحات المتكررة على المنظومة التربوية الجزائرية دون تحقيق الأهداف المنشودة، والنتيجة ضعف القيم الأخلاقية داخل هذه المنظومة، وتصاعد درجة الانحراف وارتكاب الجرائم بكل أنواعها لدى الشباب الجزائري(المراهقين بشكل خاص) ، مع ضعف التكوين، كل ذلك يدعونا إلى طرح التساؤل التالي: **كيف تساهم السياسة التربوية في الوقاية من تعاطي المخدرات و ارتكاب الجرائم خاصة لدى المراهقين والشباب في الجزائر؟** والأسئلة الفرعية التي من الممكن إثارتها تتمثل في:

- ماذا نقصد بالسياسة العامة التربوية وما هو محتواها؟
- ماذا نقصد بالآفات والجريمة والمشاكل المجتمعية ووسائل الوقاية منها ومكافحتها؟
- هل السياسة العامة التربوية في الجزائر سبب من أسباب ارتفاع الجرائم وسط المراهقين؟
- ماهي السبل والوسائل المتبعة والمبتكرة لتصحيح مسار السياسة العامة التربوية في الجزائر وذلك لمكافحة مختلف الجرائم التي يرتكبها الأطفال دون سن المراهقة والمراهقين والشباب؟

أولا: تحديد المصطلحات:

كل عنوان يجب أن يعكس مضمون العنوان، ويتضمن معارف وتحليلات ثرية، كما يكون التسلسل في الأفكار والمعلومات.

1 – مفهوم السياسة العامة التربوية:

على الرغم من حداثة مصطلح السياسة العامة ومحدودية ما كتب عنه مقارنة بغيره من المصطلحات السياسية والاجتماعية والإدارية، ودراسته كتخصص لا تزال ناشئة على صعيد أقطارنا العربية، فإن هناك العديد من التعريفات التي ذكرت بشأنه على اختلاف وتباين المعاني التي تحملها من حيث درجة اتساعها وغموضها ووضوحها، وسنورد البعض منها على النحو التالي:

عنوان المقال: السياسة التربوية ودورها في الوقاية من تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم في الجزائر.	اسم ولقب المؤلف: عمر خروبي بزارة	المجلد: 12 / العدد: 01 / 2024	الصفحة: 140-152

السياسات العامة هي الحلقات التي تربط الحكومة وبيئتها المحيطة بها، أو كما عرفها آخر بأنها: الخطوط العريضة المحددة لكيفية تحقيق الأهداف العامة، أو هي تلك المشروعات المستقبلية التي تنوي الحكومة فعلها، أو هي الأداة الرسمية لتنظيم حياة الشعوب والمجتمعات والمنظمات، أو هي برامج عمل تتبناها الجهات الحكومية وتلتزم بتنفيذها، فهذه التعاريف في مجملها تعبر عن ماهية السياسات العامة وعن أغراضها وبعض خصائصها وتوضح سعة نطاقها وتنوع موضوعاتها (**الكبيسي، عامر خضير (2008)، ص ص 5–6**)

ويعرف **جيمس أندرسون** السياسة العامة بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع ما، فهذا التعريف حسبه يركز على ما يتم فعله في إطار ما يستوجب أو يراد فيه تمييزا للسياسة عن القرار الذي هو مجرد خيار من بين البدائل (**أندرسون، جيمس (1999)، ص15**)

ويعرفها **توماس داي** بأنها (السياسة العامة) الأعمال التي تقوم بها الدولة في سبيل حل مشاكل سكانها، هذه الأعمال تتمثل في وضع وتنفيذ القوانين والبرامج والخطط وكل ما تقوم به السلطات العامة من أفعال وأقوال (**لشهب، أحمد (2014)، ص 256**)

لا يختلف اثنان في أن التربية والتعليم أمران متلازمان وضروريان لقيام الأمم والدول، وبانهيار وضعف التربية والتعليم تنهار تلك الأمم والدول (الأمم المتخلفة)، فعن طريق التربية والتعليم تتم تنمية وتطوير القدرات العقلية والفنية والشعورية والجسدية للفرد، مما يجعله قادرا على قيادة عملية التنمية المستدامة في المجتمع، كما أنه عن طريق التربية والتعليم تتم تنشئة الفرد اجتماعيا وثقافيا وسياسيا لكي يصبح مواطنا مواليا للدولة، التي تنمو وتتطور بنمو وتطور مواطنيها (**لشهب، أحمد (2014)، صفحة257**)

إن الدول المتحضرة تعرف تمام المعرفة أهمية التربية، فهي تمثل القوة الضابطة للتغير الاجتماعي، ولها سلطة اجتماعية ضابطة تتمثل في صفتها الإلزامية التي بمقتضاها يتحتم على الأفراد في مختلف المستويات الأخذ بسنن وقواعد معينة ارتضاها المجتمع، ومعنى ذلك أنه لا تخلو جماعة من أي نظام تربوي يتأثر بأفكارها السياسية وأنماطها الثقافية والحضارية، وهذا النظام التربوي يتصف بالتغير، فهو يختلف باختلاف المجتمعات (**ا طيبة عمر محمد، العمودي صالح (2003)، ص76**). فشخصية الأفراد تتأثر بنوع التربية التي يتلقاها منذ ولادتهم حتى سن الشباب، والتربية تجعل من الفرد ذو شخصية هادئة أو ذو شخصية عدوانية، لذلك فالوقاية خير من العلاج.

فالتربية كما أنها ضرورة للفرد فهي ضرورة للمجتمع، وتعتبر عنصر من عناصر ثقافة المجتمع وهي مهمة لتحقيق الضبط الاجتماعي، ولذلك فإنشاء المؤسسات التربوية المختلفة التي تعمل على تربية النشء وفق الأسس والأنماط

السلوكية التي يرتضيها المجتمع أمر طبيعي لإرساء قواعد التغيير المجتمعي السليم، فإذا كان النظام قائما على أسس قيمية وعلمية فاعلة، انعكس ذلك على نوعية الإنسان وكفاءته ومن ثم على أدائه كعضو يساهم إيجابا في تطوير مجتمعه وإنتاج حضارته والعكس كذلك ". (**المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية (2005)، ص 4**)

وبما أن التربية والتعليم هما الركيزة المتينة التي لا يستقيم المجتمع إلا بها، فقد أولت لها الدول والحكومات اهتماما بالغا لأن استقرارها مرتبط بها، والجزائر من هذه الدول التي أخذت على عاتقها تأسيس منظومة تربوية قوية وسليمة ضاربة في عمق تاريخ الدولة الفتية بعد استرجاع السيادة الوطنية في سنة 1962م، وتنظيم ذلك في إطار سياسة عامة تربوية تأخذ بعين الاعتبار الرموز و الأسس والقواعد القيمية للشعب الجزائري، من أجل تلقين النشء القيم الأخلاقية لقيام الحضارات والأمم بالإضافة إلى المهمة الأخرى المتعلقة بتلقين مختلف أنواع المعرفة، **فماذا نقصد بالسياسة التربوية وما هي أهدافها؟**

السياسة العامة التربوية مجموعة الوثائق والقرارات والتشريعات المعلنة والتي تتضمن اتجاهات تطوير النظام التربوي برمته، وتحديد مختلف الوسائل البشرية والمادية والتقنية التي يتم تخصيصها لذلك، وهناك مستويات للسياسة التربوية، مستوى يعبر عليه في شكل قرارات وتشريعات ومستوى آخر يعبر عليه في شكل ممارسات وتصريحات للمسؤولين عن النظام التربوي في وسائل الاتصال الجماهيرية المختلفة. (**بلحاج، سليم (2015)، ص 4**) وهناك من يعرفها بأنها المبادئ والأهداف والمناهج أو الطرق والوسائل التي تحددها الدولة في خطة أو برنامج وطني للمنظومة التربوية في فترة زمنية محددة، أو أنها برنامج وطني لتنمية وإدارة العملية التعليمية وفقا لمبادئ وأهداف ومناهج ووسائل محددة بصفة قانونية، ويعرفها آخرون على أنها مجموعة من الأهداف والمبادئ و الاتجاهات التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحديد إطاره العام، ونظمه المختلفة، ويرى البعض الآخر أنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها، بأجهزته الفنية والإدارية، وفق ما تراه من أسس و قواعد ولوائح منظمة لإتمامه (**لشهب، أحمد (2014)، (ص257)**

والأمر في هذه الدراسة لا يتعلق بسرد المسار التاريخي للمنظومة التربوية في الجزائر وأسلوب صنع السياسة العامة التربوية، وإنما بوصف وتحليل علاقة التأثير والتأثر بين المنظومة التربوية وبيئتها بشكل عام، ودور هذه المنظومة في بناء المواطن السوي والصالح لخدمة مجتمعه من جهة ودورها في الوقاية من الآفات والجرائم التي قد يرتكبها فئة المراهقين خاصة من جهة أخرى، وحتى تكون لنا القدرة على فهم تلك العلاقة لابد لنا من تقديم تعريف للجريمة.

كل عنوان يجب أن يعكس مضمون العنوان، ويتضمن معارف وتحليلات ثرية، كما يكون التسلسل في الأفكار والمعلومات.

2- تعريف الجريمة:

كل عنوان يجب أن يعكس مضمون العنوان، ويتضمن معارف وتحليلات ثرية، كما يكون التسلسل في الأفكار والمعلومات.

ولكي يصبح في مقدور الناس أن يعرفوا كيف يتصرفون في المجتمع، وأن يستطيعوا التنبؤ بالكيفية التي يتصرف بها الآخرون، وبالتالي كيف يتعايشون بطريقة متناسقة، لا بد أن تكون هنالك قيم ومعايير سلوكية مشتركة، وإذا لم يكن هنالك نوع من الاتفاق حول الحدّ الأدنى من تلك النظم فلن يمضي زمن طويل قبل أن تتصدع الحياة الاجتماعية وتصيبها الفوضى والارتباك. ويتعلم الناس قيمهم ومعاييرهم السلوكية من خلال حياتهم الاجتماعية، بيد أن معرفة المعايير لا تعني بالضرورة أن البشر سينصاعون لها، ولهذا إن الضبط الاجتماعي يستخدم هنا بكافة أساليبه التي تعمل على التأكد من انصياع الناس لتلك القيم والمعايير السلوكية التي تناهت إليهم عن طريق التفاعل الاجتماعي، ويتم ذلك عن طريق آليات سالبة وموجبة متعددة تتألف من نظام محدد للعقوبات والردع أو المكافآت، والانحراف هو الاسم الذي نطلقه على السلوك غير المقبول اجتماعياً، بشكل أو بآخر أو الذي يخالف التقاليد السائدة في المجتمع (تناول المخدرات مثلا).

عرف " **الماوردي** " الجريمة بأنها محظور شرعي زجر الله عنه بحد أو تعزير، والمحظور هو إما إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به". (**بدوي عبد المحسن، محمد أحمد (2005)، ص 4**)

وقد تعددت مفاهيم الجريمة بتعدد العلوم الإنسانية والاجتماعية، فعلماء الاجتماع يعرفون الجريمة بأنها: كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، وهذا التعريف قاصر لأنه ركز على السلوك غير الاجتماعي بمعنى أنه لا تكون هناك جريمة إلا إذا صدر سلوك من الفرد يكون موجها ضد مصالح المجتمع، فشرب الخمر جريمة ولكن لا يضر بمصلحة المجتمع بشكل مباشر.

أما علماء الإجرام عرفوا الجريمة بأنها كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان أو الجماعة، وهو تعريف قاصر لنفس السبب السابق الذكر، أما علماء الاجتماع الجنائي فعرفوا الجريمة بأنها: هي الفعل الحاصل والمرتكب من قبل الفرد والذي لم يستطع أن يتلائم مع القوانين التي تحكم النظام الاجتماعي، أما علماء القانون الجنائي يعرفون الجريمة بأنها: الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء ارتكابه (**بدوي عبد المحسن، محمد أحمد (2005)، ص 7**)

وتنقسم الجرائم إلى عدة أنواع:

- حوادث القتل والسرقة وغيرها من الاعتداءات التي تقع بين أفراد المجتمع.
- جرائم الاعتداء على القيم العليا للمجتمع خاصة منها القيم الدينية والوطنية والرمزية والشرف وأعراض الناس.
- الآفات الاجتماعية التي يمكن إدراجها ضمن الجرائم التي يرتكبها الأفراد وخاصة المراهقين منهم، على سبيل المثال شرب الخمر، الزنا وخاصة زنا المحارم، تناول المخدرات وحبوب الهلوسة، السب والشتم وغير ذلك من الجرائم التي تؤدي بالتأكيد إلى زعزعة استقرار المجتمع.

وقد ورد في قانون العقوبات الجزائري في المادة 57 (معدلة) من الباب الأول الكتاب الثاني (الأفعال والأشخاص الخاضعون للعقوبة)، أنواع الجرائم التي يعاقب عليها القانون وهي: (**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، (2015)، ص 31**)

- ✓ خيانة الائتمان على بياض وإصدار أو قبول شيكات بدون رصيد والتزوير واستعمال المحررات المزورة.
- ✓ تبييض الأموال والإفلاس بالتدليس والاستيلاء على مال الشرآة بطريق الغش وابتزاز الأموال.
- ✓ القتل الخطأ والجرح الخطأ وجنحة الهروب والسياقة في حالة السكر.
- ✓ الضرب والجرح العمدي والمشاجرة والتهديد والتعدي والعصيان.
- ✓ الفعل المخل بالحياء بدون عنف والفعل العلني المخل بالحياء واعتياد التحريض على الفسق وفساد الأخلاق والمساعدة على الدعارة والتحرش الجنسي.

ثانيا: أزمة السياسية التربوية في الجزائر.

إن ما أصاب ويصيب المنظومة التربوية في الجزائر من انتكاسات وتخلف يعود سببه الأول إلى السياسة التربوية المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة منذ ثلاث عقود على الأقل، والدليل على ذلك التخبط والتشتت والإصلاحات المتكررة بداية من أمرية نوفمبر 1976، التي تمثل بداية إرساء أسس و قواعد المنظومة التربوية في الجزائر، إلى إصلاحات سنة 1992، ثم إصلاحات بن زاغو في 2003، وأخيرا إصلاحات الوزيرة بن غبريط في سنة 2016م وما بعدها، وإن دلّ هذا على شيء فإنه يدل على فشل السياسة التربوية في الجزائر في تحقيق أهدافها المجتمعية والتنموية، ويعود ذلك إلى **عدة أسباب**:

– الاعتماد على الخبرات الأجنبية في التخطيط لسياسة تربوية جزائرية، يحدد فلسفتها وأهدافها ومضامين برامجها ويضبط أطرها المرجعية، هذا التخطيط الذي تتولاه منظمات دولية ذات ارتباط وثيق بهيئة الأمم المتحدة

أو تعمل في أطرها مثل اليونسكو، منظمة العمل الدولية، المكتب الدولي للتربية، المكتب الدولي للتخطيط التربوي وغيرها، حيث توصي هذه المنظمات النخبة صاحبة القرار السياسي والاقتصادي والتربوي في المجتمعات النامية، بقدرة خبرائها اللامعين في التخصصات العلمية المختلفة على الإحاطة بكل الأوضاع التي تعانيها هذه المجتمعات وحالات التأزم السائدة فيها، وبطبيعة الحال كان الفشل حليفها بامتياز.

– المنطلقات الفلسفية للسياسة التربوية الجزائرية كانت غير واضحة ومبهمة، والسياسة التربوية التي لا تعبر عن فلسفة المجتمع وقيمه وتقاليده ودينه وعقيدته وهويته وأخلاقه أي ثقافته هي سياسة فاشلة منتهية الصلاحية وغير قابلة للإصلاح، وهذا الغموض سببه الرئيسي هو الصراع بين ثقافتين مختلفتين تماما ساعد على ترسيخها الاحتلال الفرنسي والموالين لها، هذا ما انعكس سلبا على طبيعة ومحتوى برامج المنظومة التربوية في الجزائر، فالسير على المناهج الغربية أدى إلى تقييد السياسات التربوية في الجزائر، بحجة مناشدة المعاصرة وامتلاك التقنية والعلوم الحديثة لكن تبقى دائما مشدودة بقوة للمرجعيات الفكرية والحضارية والثقافية الغربية ومعزولة عن إفادة التنمية لدى المجتمعات المحلية أي انعدام الفعالية الخارجية للسياسات التربوية، ونفس الشيء بالنسبة لسياسة تعريب التعليم في الجزائر التي انعدمت معها الفعالية لانعدام المرجعية التراثية الجزائرية.

– عدم وجود تعاون وتنسيق بين القطاعات التي تشكل القاعدة الأساسية للتنشئة الاجتماعية ونقصد هنا مثلا البرامج التربوية التي تقدم من خلال وسائل الإعلام فهي ضعيفة ولا ترقى لما يريد مشاهدته المواطن الجزائري، عدم وجود تعاون مستمر ودائم بين المؤسسات التربوية(المدارس) والمؤسسات الأمنية(الشرطة) من خلال محاضرات متعلقة بتجريم تناول المخدرات مثلا، أو بين المدارس والمساجد من خلال تقديم محاضرات حول مواضيع مثل الأمن و السرقة والرشوة والكذب وبر الوالدين والمحافظة على الجار واحترامه...إلخ، هذا كله كان بسبب عدم إشراك الأطراف والشركاء الاجتماعيين في صياغة البرامج ووضع الأهداف العامة للسياسة التربوية.

ثالثا: مخلفات أزمة السياسة التربوية في الجزائر:

المنظومة التربوية في الجزائر انعكاس طبيعي للنظام الرسمي، فهي تسلطية، وتعمل على إعادة إنتاج علاقات القوة والسيطرة، وجوهر التعليم فيها يقوم على حفظ المعلومات والمعارف والحقائق والتلميذ أو الطالب مطالب بإعادتها أثناء الامتحان إلى المعلم أو الأستاذ، وهو ما أسماه " **باولو فريري** "بالتعليم البنكي، حيث ينحصر فيها دور الطالب في الحفظ والتذكر دون التعمق في التفكير بالمضمون، فاستقبال المعلومات وتخزينها دون

وعي يحول الطلبة إلى أواني فارغة يصب فيها المعلم كلماته، ويصبح التعليم نوع من الإيداع، مما يعمق هذا الأسلوب التسلط ويغرس الاستبداد، ويقوي الخضوع والإذعان ويفرض هيمنة المعلمين والأساتذة وسلطتهم **(يوسف فاطمة، شرف يعقوب (2010)، ص 4–5)**

- تنامي ظاهرتي العنف المدرسي والتسرب **المدرسي** وتناول المخدرات بمختلف أنواعها داخل الحرم التربوي وخارجه بشكل غير مسبوق دليل واضح على إخفاق السياسات التربوية لهذه المؤسسات، ضف إلى ذلك غياب برامج تربوية هادفة في وسائل الإعلام المحلية تعمل على نقل التراث الثقافي والحضاري والأخلاقي للأجيال، كل هذه الأخطاء التربوية قد ساهمت إلى حدّ كبير في إنتاج عدد كبير من المجرمين والمنحرفين في المجتمع الجزائري، والأخطر من ذلك قد أدت إلى تقويض المنظومة القيمية في الجزائر والتي تعد المحصن الأساسي لأي مجتمع من كل الآفات الاجتماعية التي قد تنتشر فيه، فهل كنا نعرف مثلا ظاهرة اختطاف الأطفال والاعتداء عليهم وحتى قتلهم من قبل، وقد كان المراهقين جزء من هذه الظاهرة.

- إن تركيز عملية إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر على محتوى بعض المواد دون الأخرى أثر تأثيرا سلبيا على الطلبة المراهقين في مختلف المراحل الدراسية التي يمرون بها، فحين نجد مثلا في إسرائيل أن الحكومة تولي اهتماما كبيرا لمادة التاريخ دون غيرها من المواد، نجد في الجزائر أن مادة التاريخ الشيء الأخير الذي يتم الاهتمام به، حتى أصبح الطالب الجزائري لا يعرف أو يجهل تاريخ أمته مما يزعزع همته ووطنيته وهويته ما يدفعه إلى استعمال العنف للحصول على مبتغاه، ضف إلى ذلك محتو برنامج اللغة العربية لا يحتوي إلا نادرا على نصوص شعرية أو نثرية لكتاب وشعراء جزائريين تهتم بقضايا المجتمع الجزائري، وجزء منها مرتبط بمرحلة الحركات التحريرية في العالم و الوطن العربي، في حين نحن في مرحلة الاستقلال والبناء والتنمية، ونشهد نقاشا حادا وتنابزا بالألقاب حول تقليص ساعات تدريس اللغة العربية لحساب تدريس اللغة الفرنسية دون غيرها من اللغات الأجنبية الأخرى والأسباب واضحة ذكرناها سابقا ما يؤدي طبعا إلى اتساع الهوة الهوّياتية بين الطبقات الاجتماعية ما يساعد على احتلال الاستبداد والعنف مكان الحوار والسلم داخل المنظومة التربوية بين مختلف أطراف العملية التربوية، والنتيجة تشويه لشخصية التلميذ والطالب الذي يتحمل ذلك العبء في حياته الاجتماعية والمهنية ما يولد له الضغط النفسي فيدفعه الأمر إلى استعمال العنف ضد زملائه أو ضد أساتذته، أو ترك الدراسة لأنها لم تعد تنفع لا علميا ولا أخلاقيا، والطامة الكبرى هي محاولة تفريغ مادة التربية الإسلامية من محتواها بحجة أنها كانت السبب في تنامي ظاهرة الإرهاب في الجزائر، والدستور الجزائري يعترف في ديباجته بأن الدين الإسلامي هو دين الدولة،

كل ذلك أدى بطريقة أو بأخرى إلى تفشي ظاهرة الإجرام عند الشباب الجزائري وخاصة منهم المراهقين، ولا يمكن للمجتمع أن يكون صادقا مع نفسه بأية صورة من الصور إلا إذا كان صادقا في تيسيره النمو التام لجميع الأفراد الذين يؤلفون ذلك المجتمع...وليس في هذا التوجيه الذاتي شيء يعتبر مهما كالمدرسة **(ديوي جون، ترجمة/ : أحمد حسن الرحيم (1978)، ص 31)**

- وكان لظاهرة العولمة الأثر البالغ على المنظومة التربوية في البلاد العربية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، حيث أذكت جملة من الثنائيات المتناقضة الحادة بين الطوائف المذهبية والدينية والعرقية، والقبلية واللغوية، وبين الكيانات الاجتماعية التقليدية والحديثة، وبين المناطق حضرا وريفا، فضلا عن تعميق حدة التمايزات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الحادة بين فئات السكان، بصورة أثارت حدة الصراعات وأعمال العنف والجريمة، وأضعفت قدرة المجتمع وشلت قواه الفاعلة. (**أحمد علي، الحاج محمد (1432هـ ، ص 163)**

- إن من مخلفات أزمة السياسة التربوية الجزائرية طغيان المكونات النفعية المادية الدنيوية على أهداف التربية ومحتوى التعليم فكرا وتطبيقا، الناتجة عن طغيان القيم المادية والقيم الاقتصادية، هذه الأخيرة أصبحت المحاور التي تدور حولها الأهداف التربوية، والأنشطة التعليمية الحديثة، مما أحدث اضطرابا في القيم الروحية والأخلاقية لدى الطلبة و الشباب الجزائري، وبالتالي تناقضا في الحياة الاجتماعية، وأصبحنا نشاهد سلوكيات داخل وخارج المدارس أو الجامعات لا تمت بصلة إلى القيم والتقاليد السائدة في المجتمع الجزائري مثل التدخين لدى المتمدرسين داخل وخارج الحرم المدرسي وتناول المخدرات على مختلف أنواعها(يتسبب التدخين في وفاة أكثر من 15000 شخصا سنويا أي بمعدل 45 وفاة يوميا، فيما نسبة انتشار التدخين في المجتمع الجزائري كانت في حدود 7.7 % سنة 1978 و في ظرف 20 سنة تضاعف استهلاك التبغ بثلاث مرات حيث بلغت هذه النسبة 20.6 % سنة 1998 و استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2004 مسجلا نسبة 28.6 % ثم انتقلت إلى 27.2 % في سنة 2009 أما في سنة 2018 فان المنظمة العالمية للصحة قد أكدت أن نسبة انتشار التدخين في الجزائر قد انخفضت وأصبحت 20 % من إجمالي السكان. **(لإذاعة الجزائرية (2018)، الساعة 5:30)**
- تراجع على نحو متزايد الأدوار التربوية التقليدية للمدرسة والمسجد والأسرة لإنتاج وإعادة إنتاج منظومة القيم الاجتماعية، والعادات والتقاليد التي تؤسس البنى التحتية للثقافة الوطنية، وأصبحت عوض ذلك أماكن لممارسة العنف والاستبداد. (**أحمد علي، الحاج محمد (1432هـ)، ص 164**)

- تأثير وسائل الإعلام ونظم المعلوماتية على الشباب والمراهقين في غياب سياسة تربوية وقائية تعمل على إبراز مخاطرها على النظام العام وتهدد أمن واستقرار الوطن (مواقع التواصل الاجتماعي، المواقع الإباحية...إلخ).

وما يمكن قوله هو أنه لا يمكننا مكافحة الجريمة لدى الشباب المراهق خاصة، إلا إذا كانت هناك سياسة تربوية وقائية قوية تعكس قيم ومعتقدات المجتمع الجزائري، ولن تكون سياسة قوية إلا بإشراك كل الأطراف الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني وأحزاب سياسية، ووسائل إعلامية عامة وخاصة، وقطاعات وزارية أخرى من قطاع الصحة والشؤون الدينية والمؤسسات الأمنية، فالوقاية خير من العلاج، لدينا ما يكفي من المرجعيات الأصيلة لبناء منظومة تربوية صحيحة تسهم في بناء المواطن الصالح وليس الفرد الصالح، لدينا العقيدة الصحيحة الإسلام، ولدينا ما يكفي من العلماء والمفكرين منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر فرصته ليدلو بدلوه في عملية الإصلاح.

ولسنا هنا ضد كل من ينادي بضرورة الأخذ من الغرب، نعم نأخذ من الغرب ما يفيدنا ولا يتعارض مع عقيدتنا وديننا، ولسنا ممن يقبل الغرب كله وتراثنا العربي كله ويحسب أن الجمع بينهما في تجاور أمر ممكن، كما صنع العقاد، ومنهم من يقبل الغرب كله وبعض التراث العربي دون بعض كما صنع طه حسين، ومنهم من يقبل التراث كله وبعض الثقافة الغربية دون بعض كما صنع محمد عبده في قبوله العلوم الحديثة، ومنهم من يتحفظ في قبول التراث وفي قبول الغرب معا، بمعنى أن يجري التعديل في كليهما كما صنع أحمد أمين، ومنهم من يكاد يرفض الجانبين معا، فلا هو قد تعلم شيئا من التراث العربي ليعرفه، ولا هو يرضى بقبول الثقافة الغربية كما هي، خشية أن يقال إنه متنكر لأصوله وأمثال هؤلاء تراهم اليوم كثر . (**سعيد، إسماعيل علي (1998)، ص ص 143–144**)

فالقيم والتقاليد تختلف من مجتمع إلى آخر، فشرب الخمر في الجزائر يعتبر جريمة في نظر المجتمع الجزائري، بينما ليس كذلك عند الغرب غير المسلم، والقيادة في حالة سكر تعتبر جريمة في كل المجتمعات، والتدخين لدى النساء في نظر المجتمع الجزائري جريمة بينما ليس كذلك عند الغرب، والتدخين في الأماكن العمومية جريمة عند جل المجتمعات...إلخ، لذلك على السياسة التربوية في الجزائر أن تأخذ ما يفيد وترك الأمور التي من الممكن أن تحدث شرخا في المجتمع الجزائري.

خاتمــة:

إن السياسة التربوية في الجزائر لم تأتي بالنتائج المجتمعية المرجوة، ولم تساهم بالشكل المطلوب في وقاية الشباب الجزائري خاصة في سن المراهقة من ارتكاب الجرائم والوقوع في المحرمات والسلوكيات المنافية للقيم المتوارثة في المجتمع

الجزائري المسلم، فانتقلت هذه المهمة من الأسرة والمسجد والمدرسة إلى المؤسسات الأمنية خاصة الشرطة الجزائرية منها، وانقلبت الآية حيث أصبحت المكافحة قبل الوقاية وهي معادلة خاطئة وستوصلنا إلى نتائج خاطئة، لذلك نقترح مجموعة من الحلول الواقعية التي تمنح منظومتنا التربوية نفسا جديدا، ويمكن تحديدها على الشكل التالي:

- إعادة النظر في الفلسفة التي تبنى من خلالها السياسية التربوية في الجزائر، بالعودة إلى الأصول الحقيقية للتربية الإسلامية، والأخلاق الإسلامية.
- إعطاء الأهمية اللازمة للمواد المدرسة في كل الأطوار من الابتدائي إلى المتوسط والثانوي والجامعي، والتركيز هنا لا يجب أن يقتصر على المواد التقنية، بل يجب الاهتمام بالمواد الاجتماعية (التاريخ والجغرافيا، التربية الوطنية، التربية المدنية، وخاصة التربية الإسلامية والتاريخ الاسلامي التي حسب نظرنا يجب أن يخصص لها أكبر عدد ممكن من الحصص الدراسية خلال الأسبوع.
- ضرورة إقامة جسر تعاوني بين القطاعات الحكومية سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي حتى تكون سياسة تربوية متكاملة ليست إقصائية(قطاع الصحة والشؤون الدينية ومؤسسات المجتمع المدني، والتكوين المهني، والتعليم العالي الجامعي، شخصيات سياسية ودينية، وزارة المجاهدين، مراكز البحوث، المؤسسات الامنية...إلخ.
- ضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية خاصة في المواد التقنية دون المساس بالقيم السائدة في المجتمع الجزائري.
- الاهتمام بكل أطراف العملية التربوية من التلميذ إلى الإداري والأستاذ(المربي)، (المقاربة بالكفاءات لم تعطي أهمية للتلميذ عكس الأستاذ وما لها من سلبيات على الطرفين).
- إدراج مواضيع مثل السلم والمصالحة الوطنية ضمن مقررات المناهج الدراسية في الطور الثاني والثالث.

- إعادة الاعتبار لمهنة التعليم وجعلها في طليعة المهن بإحاطتها بالرعاية الكاملة المادية والبداغوجية، والارتقاء بالقوانين والقيم التي تحكمها، وتثمين دور القائمين بها وتعزيز شأنهم في المجتمع، وتمكينهم من فرص التثقيف التي تثري خبراتهم، وتؤهلهم باستمرار لتحمل المسؤوليات المتعددة، بحيث تحولهم من موظفين قائمين بتوصيل المعرفة إلى مناضلين في سبيل ترقيتها ومساهمين في صنعها محبين لمهمتهم راغبين في الاستمرار فيها.
- تحسين ظروف التمدرس وتطوير وسائل العمل هدف من أهداف الإصلاح، وتأمين الخدمات الصحية والنفسية وغير ذلك من الظروف المحفزة للجهد، والمرغبة في التحصيل والبحث والنشاط، واستعمال الأساليب الحديثة التي تنمي القدرة على التعلم الذاتي عند التلميذ، وتتيح له المشاركة الايجابية في التعبير بكل حرية عن

اهتماماته وأفكاره باعتباره طرفا أساسيا في عملية التعلم لا موضوعا له، (**فوضيل، (2009)، ص 65**)، وبذلك تصبح العلاقة مبنية على الحوار والديمقراطية بدل علاقات التسلط والاستبداد، التي ورثت أبنائنا شخصيات تفكر في العنف كأسلوب أوحد في الحصول على ما يريدون.

المراجـــع:

1. أحمد علي، الحاج محمد (1432هـ). **العولمة والتربية أفاق مستقبلية**، قطر: إدارة البحوث والدراسات الإسلامية.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن (2007). **المقدمة**. بيروت: دار الفكر.
3. أندرسون، جمس (1999). **صنع السياسات العامة**. عمان: دار المسيرة.
4. بدوي عبد المحسن، محمد أحمد (2005) " **استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري**"، الخرطوم: مركز الدراسات والبحوث.
5. بلحاج، سليم (2015) " **السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر** "، الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
6. ديوي، جون (1978). **المدرسة والمجتمع**، تر: أحمد حسن الرحيم، (المجلد 2). بيروت: دار مكتبة الحياة.
7. سعيد إسماعيل على (1998). **الفكر التربوي الحديث**. عالم المعرفة
8. طيبة عمر محمد، العمودي صالح (2003) " **دور التربية الإسلامية في تحقيق الضبط الاجتماعي** "، المملكة العربية السعودية: كلية التربية، جامعة أم القرى.
9. فوضيل، عبد القادر (2009). **المدرسة في الجزائر– حقائق وإشكالات**. الجزائر: جسور.
10. لشهب، أحمد (2014) " **صنع السياسة التربوية في الجزائر** "، مجلة الفكر، العدد 11.
11. يوسف فاطمة، شرف يعقوب (2010) " **الانتماء المدرسي كهوية وسيطة بين الخصائص الفردية والهوية الجماعية لدى طلبة القدس**" ، القدس: فلسطين، جامعة بيرزيت.
12. الاذاعة الجزائرية (الساعة 30: 5, 2018). **التدخين في الجزائر**، يتسبب في وفاة 15000 شخصا سنويا. تاريخ التصفح 2023، من https://radioalgerie.dz/news.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي (2015). **قانون العقوبات الجزائري**. الجريدة الرسمية (31).
14. الكبيسي، عامر خضير (2008). **السياسات العامة–مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
15. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية (2005). **وحدة النظام التربوي**. الجزائر. الجزائر.